

فائض ميزان المدفوعات الالمانى مع الاشارة الى الفائض الليبى

الدكتور عبد المنعم البيه *

١ - مقدمة :

ما كادت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها عام ١٩٤٥ ، حتى وجدت المانيا الغربية نفسها فى وضع اقتصادى ، يداخله اليأس والقنوط ، لان الحرب دمرت الوحدات الصناعية التى اعتمدت عليها الصناعة الالمانية ، وأتلفت طرق المواصلات بوجه عام والسكك الحديدية بوجه خاص ، وشلت الحركة التجارية وهدمت ٢٠/ من مبانى المانيا ١ . وبدأ نقص المواد الغذائية والضروريات واضحا ، حتى ان الطائرات الامريكية ، كانت تمد القرى والمدن النائبة ، بالدقيق بالباراشوت . لا بل رقت بعض قلوب المنتصرين ، فتألفت بعض الجمعيات بأمريكا وانجلترا ، لمساعدة الالمان ومدهم بالاغذية والسلع الضرورية . وانقسمت المانيا الى شطرين ، وأصبح اتجار النصف الغربى مع النصف الشرقى ، أصعب من اتجار المانيا الغربية مع دول أوروبا . فى هذه الظروف القاسية ، ظهرت الحاجة الملحة الى الانشاء والتعمير ، وظهرت أيضا استحالة ذلك لعدم وجود المدخرات ، التى تجد طريقها للاستثمار . وزاد الطين بلة ، ان الوحدة النقدية «الرايخمارك» كانت قد هوت

* أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة - بنغازى .

- (١) أنظر كتاب «Germany in a Nutshell» الطبعة السادسة المنقحة ، ص ٥٦ سنة ١٩٦٧ ، من مطبوعات حكومة المانيا الفدرالية .
وبهذه المناسبة أعادت المانيا بناء نصف مليون مسكن من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٧ (أنظر مجلة وزارة الاقتصاد الالمانية ، عدد يوليو ١٩٦٨ ، الطبعة السابعة عشرة باللغة الانجليزية) واسمها «Achievements in Figures, 1967» ص ٥٤

الى القاع وأصبحت عديمة القيمة ، حتى فضل الالمان العودة الى نظام المقايضة ، ورفض قبول النقود التي ظلت تفقد قيمتها يوما بعد يوم ٢ ، بسبب الهكبة الهائلة الضخمة ، التي أصدرت من أوراق البنكنوت ، حيث وصل المتداول منها عام ١٩٤٥ الى ٧٢٥٠٠ مليون رايخمارك ، بيد ان الاوراق المصدرة عام ١٩٣٥ ، لم تتجاوز ٦٤٠٠ مليوناً ٣ . ومع ذلك بدأت المانيا تجاهد في سبيل الوقوف على قدميها ، ودفع دولاب العمل ، فاستوردت وصدرت ولكن صادراتها كانت أقل من وارداتها دائما ، في السنوات الست التي أعقبت الحرب ، وظلت تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها .

٢ - المساعدات الامريكية واتحاد المدفوعات الاوروبى :

وكان الدولار الامريكى أقوى عملات العالم في ذلك الوقت ، وشعرت أمريكا بمسئوليتها الادبية والانسانية نحو أوروبا عامة ، ونحو المانيا على وجه الخصوص ، ولذا نشأت فكرة التعاون الدولى مع المساعدات الامريكية ، فقدمت أمريكا الى المانيا قروضا بلغت ٢٠.٥ بليون مارك من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٢ ، من مشروع مارشال The Marshall Plan على أن تدفعها المانيا بفوائدها ، خلال

(٢) أنظر كتاب «The Economics of Money & Banking» للبروفسير L. V. Chandler نيويورك ، طبعة ١٩٦٤ ص ٣٢٠

(٣) أنظر «Germany in a Nutshell» الأنف الذكر ، ص ٥٨ ، ويلاحظ أن تدهور قيمة النقود ، لم يشجع الالمان على الادخار ، بل كانوا اذا قبلوا الدفع بالنقود ، يتخلصون منها بأسرع ما يمكن .

وفي ميدان الاشادة بالاقتصاد الحر ، القائم على جهاز الثمن يذكر البروفسور سامو لسون عن المانيا ٤٦-١٩٤٧ : «أصبحت النقود عديمة القيمة ، واقلت المصانع لعدم وجود المواد الخام ، وتوقفت القطارات لعدم وجود الفحم ، ولم يأت عمال المناجم بالفحم ، لانهم كانوا جائعين ، وسبب جوعهم أن الفلاحين لم يرغبوا في بيع محاصيلهم بالنقود ... حتى حدثت المعجزة عام ١٩٤٨ » .

أنظر كتاب «Economics» تأليف البروفسور P. A. Samuelson نيويورك ، الطبعة السادسة ١٩٦٤ ، ص ٣٧ - ٣٨

فترة من ١٠ الى ١٢ سنة ٢٠ .

وبدأت أوروبا بعد الحرب تنتج للسلم ، وظل الإنتاج يزداد ، وكان لا بد من اعادة هيكلة من هياكل التجارة الدولية والمدفوعات الدولية ، لتوزيع الناتج المتزايد . بيد أن المدفوعات الأوروبية في ذلك الوقت ، قامت على أساس الاتفاقات الثنائية «Bilateral Agreements» ، التي تحتم بمقتضاها أن تحصل الدولة «ب» على وارداتها من الدولة «ج» ، في حدود ما صدرت اليها من صادرات ٠ ، أى لم يكن في مقدور الدولة «ب» أن تشتري من دولة أخرى ، الا اذا صدرت اليها سلعا بقيمة ما تريد شراءه ، وكان الدولار عملة صعبة نادرة ، لم تتوفر للدول الأوروبية وقتئذ ، حتى يمكنها عن طريقه أن تستخدمه في مشترياتها من جاراتها . وقد عظم أمر تلك الاتفاقات الثنائية ، حتى وصل عددها في آخر ١٩٤٧ الى ٢٠٠ اتفاق ، ثم تضاعف هذا العدد عام ١٩٥٠

لهذا كله ، وبمساعدة أمريكا ، ثم الاتفاق على ٦ اقامة «اتحاد المدفوعات الأوروبية European Payments Union, E.P.U.» فقلت حاجة الدول الأوروبية الى الدولار ، ولم يصبح الاتحاد مخزنا لعملات أعضائه أو غرفة للمقاصة فحسب ،

(٤) أنظر «Achievements in Figures, 1967» السابق ذكره ص ١٢١ وانظر أيضا التقرير السنوي الثالث لبنك الإنشاء والتعمير ، عن سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ص ٨ ، ويلاحظ أن البنك أقرض فرنسا ٢٥٠ مليون دولار ، وهولندا ١٩٥ مليوناً والدانمارك ٤٠ ولوكسمبرج ١٢ عام ١٩٤٧ ، وكانت قروضه في تلك السنة - ضد كل مبادئه - لتخفيف حدة موازين المدفوعات ، لا للإنشاء والتعمير ، فلما ظهر مشروع مارشال لمساعدة أوروبا عام ١٩٤٨ ، اتجه البنك الى مساعدة الدول غير الأوروبية ومع ذلك أقرض هولندا لتجديد صناعيتها ، وبلجيكا لإنشاء مصنع الصلب في عامي ٤٨ - ١٩٤٩ [مشروع مارشال أو برنامج الانعاش الأوروبي European Recovery Programme]

(٥) وكان لا بد أحيانا أن تتم التسويات بالذهب
أنظر كتاب Money, Trade & Economic Growth ص ٣٦ ، الطبعة الثالثة عام ١٩٦٠ وألف الكتاب ١٧ من الاساتذة .

(٦) بدأ العمل بمقتضى اتفاهه الاول في ديسمبر ١٩٤٧ فلما ظهرت له بعض النقائص، أعيد الاتفاق في سبتمبر ١٩٤٩ وخلاصة الاتفاقين وما تفرع بعد ذلك ، أن ينشأ صندوق كبحيرة للنقد ، للدول المشتركة ، وله أن يعطى العضو المدين حقوقا في السحب بشروط معينة .

بل أصبح في مقدوره أن يقدم الائتمان ، لسداد عجز في ميزان مدفوعات العضو ^٧، وأضحت التجارة الأوروبية ذات جوانب متعددة . فمثلا اذا نشأت لالمانيا حقوق في السحب على فرنسا ، وأرادت المانيا أن تشتري من ايطاليا بدلا من فرنسا ، فلها حق استعمال فرنكاتها الفرنسية لذلك الغرض ، وبذلك بدأت التجارة الدولية في أوروبا ، تلعب دورا أكثر فعالية ، واستفادت المانيا بطبيعة الحال ، من الانظمة الأوروبية الجديدة .

وفرضت الخطوة التالية نفسها على المانيا ، ونعنى بذلك اصلاح النظام النقدي ، في ٢٠ يونيو ١٩٤٨ ، حيث قللت المانيا الحجم الضخم من كمية النقود المتداولة ، كى تتناسب مع حجم السلع والخدمات الموجودة فعلا ، وذلك بخلق عملة جديدة أسستها الدويتش مارك Deutsche Mark بدلا من العملة القديمة وهى الرايخمارك Reichsmark ، فتحوّلت الارصدة النقدية والارصدة الدائنة الى العملة الجديدة ، بنسبة ١٠٠ من الرايخمارك الى ٦ من الدويتش مارك ^٨ ، وتحوّلت الاذونات والسندات بنسبة ١٠ : ١ أما المدفوعات الجارية المنتظمة مثل

(٧) وكان بنك الاتحاد ، هو بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements وهو أقدم منشأة مالية دولية ، اذ أنشئ عام ١٩٢٩ كى يضع تعويضات الحرب التى تدفعها المانيا ، على قواعد سليمة ، ولكى يشجع التعاون بين البنوك المركزية . وجاءت وظيفته الثانية أهم من الاولى ، بالرغم من أن اتفاق بريتون وودز طالب بتصفية ذلك البنك بأسرع ما يمكن ، بيد أن البنك ظل يؤدى خدمات هامة ، للتعاون النقدى الدولى منذ نهاية الحرب الثانية ، واتخذته اتحاد المدفوعات الاوروبى كمصرف له ، وتجتمع فيه البنوك المركزية منذ عهد قريب . وكلما حاقت أزمة دولية بوحدة نقدية مثل الاسترلىنى أو الفرنك ، تسارع البنوك المركزية الى الاجتماع فى بنك التسويات الدولية ، فمثلا حينما اشتد سحب الاجانب على لندن فى ربيع ١٩٦١ ، اجتمعت البنوك المركزية فى بنك التسويات بمدينة بال بسويسرا ، وقدم أعضاء «نادى بال» - كما يطلق على البنوك المركزية المجتمعة - فى اجتماعهم الشهرى ، المساعدات للاسترلىنى

انظر كتاب «Gold or Credit» تأليف Francis Cassell ، لندن ١٩٦٥ ص ٦٣
(٨) تذكر بعض المصادر غير الالمانية ، أن النسبة كانت واحد دويتش مارك الى ١٠ رايخمارك وعملات بلاد الاحتلال ، كما جاء فى ص ٢٧ من كتاب «A Guide to Doing Business in the European Common Market» الجزء الاول عام ١٩٦٠ تأليف R. E. & G. H. Hauser وهو أحد كتب مكتبة الكونجرس الأمريكى

الاجور والريع وغيرهما ، فقد ظلت نسبتها في الاصلاح الجديد ١ : ٩١ . وبهذه الطريقة استطاعت المانيا أن توفر حوالى ٩٣ر٥٪ من النقد المتداول ، مع جعل حجم النقود المتداولة قليلا بقدر الامكان ، لخلق البواث عند الالمان لكسب معيشتهم .

وخطت المانيا خطوة أخرى في سبيل الاصلاح ، فألفت في سنة ١٩٤٩ كل القيود التى كانت مفروضة على الانتاج والتوزيع ، مما ساعد فعلا على ازدياد حجم الناتج ، واتساع رقعة التجارة .

وبالرغم من كل هذا ، زادت وارداتها عن صادراتها ، وظل العجز موجودا في الميزان التجارى ، ومن سوء حظها أن ظهرت في أفق تلك الفترة ، عوامل ساعدت على اشعال النار لهيما ، وهى :

العامل الاول : قيام الحرب الكورية ، حيث توهمت معظم الدول ، أن العالم مقبل على حرب عالمية ثالثة ، فازداد الطلب - بشكل مذهل - على المواد الخام ، لتخزينها ان قامت الحرب ، وكانت النتيجة ان ارتفعت أنمان تلك المواد في فترة قصيرة ، ارتفاعا كبيرا جدا ، مما أضاف الى سوء الحال في المانيا ، التى اضطرت الى شراء ما تحتاجه من المواد الخام ، بالاسعار الباهظة .

والعامل الثانى أن المانيا كانت قد صممت على تحسين مركزها قبل اتحاد المدفوعات الاوروبى^{١٠} ، اذ كان في تخطيطها أن تصبح من الدول الدائنة له ، حتى

(٩) وضع صندوق النقد الدولى سعر الصرف للمارك الألماني بما يساوى ٢٣٨ر للدولار الأمريكى في خريف ١٩٤٩ (وكان أصلا ٣ر) ، فلما أعيد تقييم المارك ، ورفعت قيمته في ٦ مارس ١٩٦١ ، أصبح الدويتش مارك يساوى ٢٥ر من الدولار ، أو ٩ بنس ١ شلن من الاسترليني .

انظر مقالا أرسلته وزارة الاقتصاد الألمانية لكاتب هذا المقال بعنوان

Main Causes of the Rapid Economic Reconstruction in the Federal Republic of Germany.

ويشير المقال الى كتاب Mainsprings of the German Revival by H. C. Wallich

(١٠) كانت تجارة المانيا مع الاتحاد تنتهى بعجز ، وكان يطلب منها أن تدفع بالدولار مع أنها كانت معه في عجز أيضا . انظر ص ٨٨ من كتاب Money, Trade & Economic Growth السالف الذكر .

أصابته حرب كوريا اصابات غير مباشرة ، اذ جعلت حصتها في الاتحاد على وشك النفاذ ، مما أثار ثائرة أمريكا وأغضبها ، فقللت من مساعداتها لألمانيا . وهكذا تاهت آمال ألمانيا ، واستمر العجز في الميزان التجارى .

والعامل الثالث : وقد كادت أمريكا تنفض يدها من مشاكل ألمانيا - اتجهت الى التعامل مع المنطقة الاسترلينية ، وكان حظها هنا أسوأ من حظها هناك ، اذ اشترت من تلك المنطقة بالنقد ، أى بالدفع الفورى ، ثم صدرت اليها بأجال طويلة للدفع ، مما أساء من جديد الى مركزها الاقتصادى ، فازداد ضعفا لزيادة ما دفعه عنها الاتحاد ، سدادا للعجز .

والعامل الرابع : واجهته ألمانيا ، حينما تناقلت الالسنه شائعات عن رفع قيمة الاسترليني ، فهاجر من ألمانيا بعض رأس مالها .

كل هذه العوامل والمشاكل ، أزجعت الـ E.P.U. فقرر تعيين خيرين اقتصاديين كبيرين ^{١١} ، لدراسة المشكلة الألمانية ، والتقدم بالاقتراحات ، وعكف الخيران على البحث والدراسة ، وانهيا الى أن المشكلة وقتية عابرة ، واقترحا سياسة نقدية ومالية تضيق الخناق ، مع تقييد الاستثمارات الحكومية .

وفى نوفمبر ١٩٥٠ ، استجابت حكومة ألمانيا للاقتراحات وأرسلت الـ E.P.U. مذكرة بالاجراءات التى اتخذتها ، ومنها فرض ضريبة على رقم العمليات Turnover وكذلك تقييد الائتمان ، ثم تقييد الواردات وزيادة الصادرات . وازاء استجابة ألمانيا ، أعطاها الاتحاد فى ديسمبر قرضا قدره ١٢٠ مليون دولار ، لتسديد ثلثى عجزها مع الاتحاد ، على أن يسدد الباقي بالدولارات ^{١٢} .

بيد أن الحالة لم تتحسن الا قليلا ، فأوصى الاتحاد بالمزيد من الاجراءات الداخلية ، مع وضع قيود أشد وأصرم على الواردات . وأكثر من ذلك أن الاتحاد،

(١١) وكان الخيران Per Jacobsson المستشار الاقتصادى لبنك التسويات الدولية ثم Prof. A. Cairncross أستاذ الاقتصاد بجامعة جلاسجو .

(١٢) أنظر كتاب «International Monetary Policy» تأليف الدكتور W. M. Scammell الطبعة الثانية ، لندن ١٩٦٤ ص ٣٠٦

عين ثلاثة من الخبراء المحايدين ، للهيئة على الواردات وللإشراف على تخصيص أذون الاستيراد ، وتوجيهها نحو الدول المدينة للاتحاد . وكانت هذه أول مرة ، تقيد فيها سياسة الاستيراد لدولة أوروبية ، تقييدا دوليا . ونجحت السياسة المرسومة ، بعد أن امتثلت وأذعنت ألمانيا ، حتى إذا حل مارس ١٩٥١ ، ظهر الفائض في ميزان المدفوعات الألماني مع الاتحاد ، ودفعت ألمانيا دينها الآنف الذكر في مايو من نفس العام . وما أن تنفست ألمانيا الصعداء ، بإشراق شمس الفائض ، حتى زادت الصادرات ، مما مكنها من إلغاء كثير من قيود الواردات . وهكذا انتقلت ألمانيا منذ ذلك التاريخ ، من دولة مدينة ذات عجز مستمر في ميزان المدفوعات ، ومن دولة يشرف على سياستها الاقتصادية خبراء دوليون ، الى دولة ذات فائض . والاغرب من ذلك ، أن الاتحاد حينما حل وانهى عام ١٩٥٨ ، كانت ألمانيا دائنة له بمقدار ٤٥٨١ مليون دولارا .

فكان عجز الميزان التجاري الألماني ، الذي وصل مثلاً في سنة ١٩٥٠ الى ٣٠٠٠٠ مليون مارك^{١٣} ، والذي كان يسدد عن طريق المعونات الأمريكية والقروض الطويلة الاجل ، والمسحوبات من الاتحاد ، أصبح فائضا منذ ربيع ١٩٥١ ، ولما ظل الاقتصاد الألماني في التوسع ، زادت الصادرات عن الواردات زيادة كبيرة ، حتى ظهر الفائض أيضا في ميزان المدفوعات ، ثم تراكم ذلك الفائض وسبب لألمانيا مشكلة ، كما سيأتى بيانه . والمهم أن الفائض قد ظهر وتكون بصفة أساسية ، من زيادة الصادرات واستمرار تلك الزيادة ، وحقت ألمانيا أكثر من نصف الفائض التجاري ، من تجارتها مع جاراتها من الدول الأوروبية بالذات . وما أن ظهر الفائض وتراكم على مر السنين ، حتى أعطى الدويتش مارك قوة وسندا ، فأصبح قابلا للصرف قابلية كاملة Full Convertibility ، منذ نهاية ١٩٥٨ ، أى أصبحت له القدرة ، على أن يستبدل بأية عملة أخرى ، فلما اشتد ساعده أكثر وأكثر ، اضطرت ألمانيا الى رفع قيمته عام ١٩٦١ ، كما أسلفنا القول ، مما جعل البعض يطلق على الاقتصاد الألماني ، «المعجزة الاقتصادية»^{١٤} .

(١٣) انظر كتاب Germany in a Nutshell الآنف الذكر ، ص ٦٠

(١٤) انظر Samuelson الآنف الذكر ص ٣٨

٣ - الميزان التجارى وميزان المدفوعات :

لما كانت زيادة الصادرات هى العامل الاساسى ، فى خاق فائض ميزان المدفوعات ، فمن المستحسن - قبل دراسة ميزان المدفوعات - أن نشير الى الميزان التجارى فى الجدول رقم (١) ١٥ .

جدول رقم (١)
الميزان التجارى وفائضه
(بىلايين الماركات)

فائض الميزان التجارى	الصادرات			الواردات			السنة
	% من صادرات العالم	% من الناتج الاعلى الاجمالى	المجموع	% من واردات العالم	% من الناتج الاعلى الاجمالى	المجموع	
٣٠. —	٣٦	٨٦	٨٤	٤٦	١١٧	١١٤	١٩٥٠
٧ +	٥٥	١٢٥	١٦٩	٤٨	١١٩	١٦٢	١٩٥٢
٢٥ +	٦٨	١٤١	٢٢٠	٥٨	١٢٣	١٩٣	١٩٥٤
٢٩ +	٧٨	١٥٧	٣٠٩	٦٧	١٤٣	٢٨٠	١٩٥٦
٥٩ +	٩٢	١٦٣	٣٧٠	٧٣	١٣٧	٣١١	١٩٥٨
٥٢ +	١٠٠	١٦٢	٤٧٩	٨٥	١٤٤	٤٢٧	١٩٦٠
٣٥ +	١٠٦	١٤٩	٥٣٠	٩٤	١٤٠	٤٩٥	١٩٦٢
٦١ +	١٠٧	١٥٧	٦٤٩	٩٢	١٤٢	٥٨٨	١٩٦٤
١٢ +	١٠٩	١٥٩	٧١٧	١٠١	١٥٧	٧٠٤	١٩٦٥
٨٠ +	١١١	١٦٩	٨٠٦	٩٤	١٥٢	٧٢٧	١٩٦٦
١٦٩ +	١١٥	١٨١	٨٧٠	٨٧	١٤٦	٧٠٢	١٩٦٧

ومن الجدول رقم (١) نستطيع أن نستنتج ما يلى :

أولاً : ان صادرات المانيا فى تزايد مستمر ، فقد بدأت بمقدار ٨٤ بليون مارك عام ١٩٥٠ و انتهت الى ٨٧ بليوناً عام ١٩٦٧

(١٥) أنظر احصائيات ص ص ٦٨-٦٩ من المجلة الالمانية (باللغة الانجليزية)
Achievement in Figures السابق ذكرها .

ثانيا : أنها بدأت بتصدير ٣٦٪ من صادرات العالم وانتهت تلك النسبة الى ١١٥٪ .

ثالثا : أن وارداتها هي الاخرى في ازدياد ، وهذه نقطة هامة ترد بها المانيا على جيرانها ، حينما يطالبونها بزيادة وارداتها ، لتقليل فائض ميزان مدفوعاتها . ويتضح من الجدول أن مجموع واردات المانيا عام ١٩٥٠ وصل الى ما قيمته ١١٤ بليون مارك ، وظل يتزايد على مر السنين ، حتى انتهى سنة ١٩٦٧ الى ٧٠٢ بليونا .

رابعا : أنها استوردت في أول المدة (أى ١٩٥٠) واردات قدرها ٤٦٪ من واردات العالم ، ثم زادت تلك النسبة في النهاية (١٩٦٧) حتى وصلت ٨٧٪ .

خامسا : ان فائض الميزان التجارى بدأ بعجز قدره ٣ بليونا وانتهى بفائض كبير قدره ١٦٩ بليونا عام ١٩٦٧ ، وهو فائض يكاد يكون امرا استثنائيا ، وسببه أن الاقتصاد الألماني في ذلك العام ، كان يمر بفترة رجوع أو ارتداد Recession ، ولذا قللت المانيا من وارداتها عن سنة ١٩٦٦ وأكثر من صادراتها ، كى تخرج من حرج الارتداد .

سادسا : أن كلا من الواردات والصادرات ، زاد بنسبة كبيرة ، ولكن نسبة زيادة الصادرات كانت أكبر .

ولنلق الآن نظرة على ميزان المدفوعات الألماني ، كى نرى تطورات فائضه ، من الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
فائض ميزان المدفوعات الألماني
(بملايين الماركات)

السنة	رصيد الصرف الأجنبي	السنة	رصيد الصرف الأجنبي
١٩٥٠	— ٥٦٤	١٩٥٩	— ٢٢٠٤
٥١	+ ٢٠٣٨	٦٠	+ ٨٠٠٧
٥٢	+ ٢٧٦١	٦١	— ١٩٢٨
٥٣	+ ٣٦١٤	٦٢	— ٥٥٢
٥٤	+ ٢٧٨٢	٦٣	+ ٢٥٧٢
٥٥	+ ١٨٥١	٦٤	+ ١٢
٥٦	+ ٥٠١٤	٦٥	— ١٥٠٦
٥٧	+ ٥١٢٢	٦٦	+ ١٠٣٠
٥٨	+ ٣١٨٨	٦٧	+ ٤١٣

ويلاحظ أن الفائض نشأ منذ ١٩٥١ ، وظل مستمرا حتى ١٩٦٧ ، وأز
الارصدة التي تنتهي بها التجارة (من الصرف الأجنبي) ، أرصدة كبيرة ، تزيد في
كثير من الاحايين ، وتنقص (بالسالب) أحيانا ، ولكنها على العموم ، ساعدت في
تكوين احتياطات ضخمة من الصرف الأجنبي ، وأساس هذا كله ومنشأه ، ز.
الصادرات عن الواردات • وهناك ظروف وعوامل اقتصادية ، ساعدت على الزيادة
أو النقصان ، ولإعطاء فكرة عن بعض تلك الظروف ، نأخذ بعض الاعوام ونحلل
مكونات الفائض أو العجز والاسباب التي دعت الى ذلك بإيجاز ، كما يتبين من
الجدول رقم (٣) ١٦ •

جدول رقم (٣)

(بملايين الماركات)

رصيد الصرف الاجنبى	فائض الميزان التجارى	فائض الخدمات	فائض تحويلات الاجانب والتعويضات	فائض رأس المال طويل الاجل	فائض رأس المال قصير الاجل
١٩٥٩	٢٢٠٤ —	٥٢٦١ +	٢١٨٨ +	٣٣٠٠ —	٥٦٦٠ —
١٩٦٠	٨٠٠٧ +	٥٢٢٣ +	٣٠٣٠ +	٣٤٥٩ —	٩٩ —
١٩٦٧	٤١٣ +	١٦٨٦٢ +	٨٩٤ —	٦٢٥٥ —	٣٢٠٨ —

وبالرغم من وجود فائض كبير ، فى الميزان التجارى عام ١٩٥٩ ، الا أن الميزان الحسابى انتهى بالعجز ، لأول مرة منذ عام ١٩٥١ ، وذلك لان المانيا أرادت أن تظهر للعالم ، أنها أصبحت دولة دائنة ومصدرة لرأس المال ، فيلاحظ أنها صدرت ٥٦٦٠ مليون مارك كرأس مال طويل الاجل (الى جانب العجز فى التحويلات والتعويضات وفى رأس المال القصير الاجل) . وهنا ظن جيران المانيا ، أن الفائض الألماني قد انتهى أجله ، وانه ذهب بلا عودة . فلما جاءت سنة ١٩٦٠ ، صدر الالمان ٩٩ مليوناً فقط من رأس المال الطويل الاجل ، فظهر الفائض من جديد . ولذا لا يصح الحكم على ميزان المدفوعات من سنة واحدة ، لان موازين المدفوعات مسألة ديناميكية ، يحكم عليها من التطورات التى تصاحبها على مدى عدة سنوات .

وكان من نتائج كل هذه الامور ، أن زاد احتياطى البنك المركزى من الذهب ومن العملات الاجنبية ، كما يتضح من الجدول رقم (٤) ١٧ .

جدول رقم (٤)
احتياطي البنك المركزي بألمانيا
من الذهب والعملات الأجنبية
(بـبلايين الماركات)

آخر عام	ذهب	ذهب وعملات أجنبية	آخر عام	ذهب	ذهب وعملات أجنبية
١٩٥٠	—	١٠١	١٩٦٢	١٤٧	٢٧٧
١٩٥٢	٦	٤٦	١٩٦٤	١٧٠	٣٠٣
١٩٥٤	٢٦	١٠٩	١٩٦٥	١٧٦	٢٨٨
١٩٥٦	٦٣	١٧٨	١٩٦٦	١٧٢	٢٩٨
١٩٥٨	١١١	٢٦١	١٩٦٧	١٦٩	٣٠٣
١٩٦٠	١٢٥	٣١٦			

ويظهر من الجدول رقم (٤) ، أن البنك المركزي لم يكن يستند الى احتياطي من الذهب اطلاقا ، عام ١٩٥٠ ، واذا بالذهب يتزايد ويتراكم عاما بعد عام ، حتى وصل الى ١٦٩٩ بليون مارك سنة ١٩٦٧ كما أن العملات الأجنبية زادت بدورها بين السنتين المذكورتين ، من ١٠١ بليون مارك ، الى ١٣٤٤ بليون مارك . وهذا السند الكبير من الذهب والعملات الأجنبية ، هو الذي أعطى المارك الألماني قوة جعلته من أقوى العملات في الوقت الحاضر ، فهأت له القابلية الكاملة للصرف كما أسلفنا ، وسمحت للسلطات الألمانية برفع قيمته عام ١٩٦١

٤ - الفائض كمشكلة :

يسبب الدويش مارك مشكلة لألمانيا ، وللدول المتعاملة معها ، للأسباب الآتية :

- أولا : أن مجرد وجود فائض في أي ميزان مدفوعات ، يحمل معنى عدم التنظيم .
- ثانيا : إذا استمر الفائض في التزايد ، فإن هذا يؤدي الى تراكم الاحتياطيات عند

دولة الفائض ، ولكنه يسبب الارق لجيرانها من أصحاب العجز ، فيضطرون الى اتخاذ اجراءات شديدة ، لحماية تجارتهم •

الثا : ينتهى أمر الجيران بتقليل تجارتهم مع دولة الفائض ، بالاستحكامات التى يضعونها مثل تقييد الواردات ، أو انشاء مراقبات للنقد ، مما يؤثر على حجم التجارة الدولية •

رابعا : تضطر الدول ذات العجز ، الى السحب من صندوق النقد الدولى ، حتى اذا تكرر الامر ، تضطر الى وضع القيود كما ذكرنا •

خامسا : خلق الدولار والاسترلىنى - كعملتين عالميتين - درجة كبيرة من عدم الاستقرار النقدى للعالم ، وخلق الاسترلىنى والمارك الألماني ، درجة كبيرة من عدم الاستقرار لاوروبا •

سادسا : حينما يتهامس العالم عن رفع قيمة المارك ، فإن الهمس يسبب فزع الناس وهروبهم من بعض العملات مثل الاسترلىنى ، واللجوء الى المارك • حدث هذا مثلاً فى عام ١٩٥٧ ، حينما ظن الناس أن المانيا سترفع قيمة المارك ، فانفض رأس المال القصير الاجل من حول الاسترلىنى ، وأوى الى المارك للاحتماء بقوته • وتكرر الهمس عام ١٩٦١ ، حتى أن بريطانيا فى النصف الاول من ذلك العام ، عانت كما ذكرت مجلة ال Economist « أكبر مضاربة صادفتها بريطانيا فى استنزاف الاسترلىنى أو أية عملة أخرى » ١٨ •

سابعا : الخوف من التضخم ، لان تراكم الاحتياطات ، أى زيادة الذهب والعملات الاجنبية ، تعمل على رفع الاسعار ، وتظل الاسعار ترتفع حتى يصبح الاقتصاد فى درجات من التضخم ، قد ينتهى بالتضخم الجلزونى • وهذا السبب بالذات ، يخيف المانيا ويرعبها شبحه دائما ، لانها عاصرت أكبر تضخمين عرفهما التاريخ الحديث ، ووقعا فى النصف الاول من القرن

العشرين ، أولهما في أعقاب الحرب العالمية الاولى حتى عام ١٩٢٤ ١٩ ،
وثانيهما في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد أشرنا اليه في مقدمة
هذا الموضوع .

٥ - الاقتصاد الالماني اقتصاد حر :

أو كما يطلقون عليه «الاقتصاد الاجتماعي للسوق Social Market Economy»
وقد أخذت به المانيا منذ اصلاح تقدها عام ١٩٤٨ ، فألغت قيود الانتاج والتوزيع ،
وأصبحت حرية المنافسة عاملا أساسيا في الاقتصاد ، مع مرونة في العرض والطلب
ومنع الاحتكار . وقد اختارت المانيا الاقتصاد الحر ، للأسباب الآتية :

أولا : وفرت المانيا لابنائها ، أنواع التأمينات المختلفة ، ضد المرض والبطالة
والشيخوخة الخ .

ثانيا : وضح لها أن المنافسة أحسن مقرر بعد ذلك ، لتوزيع الدخل تبعا لاداء
العمل والكفاية الانتاجية للعامل .

ثالثا : أن المنافسة تساعد على تكوين هيكل العرض الخاص بالسلع والخدمات ،
تمشيا مع حاجات المستهلكين .

رابعا : أن المنافسة ترشد عوامل الانتاج ، نحو التشغيل الاكثر انتاجا ٢٠ .

(١٩) زادت كمية أوراق البنكنوت التي أصدرها بنك الرايخ الالماني ، من ٥ بليون
مارك في نهاية ١٩١٤ ، الى ٤٩٦٥٠٧٥٢٥ بليون مارك في نهاية ١٩٢٣ ، ولما
صدر المارك الجديد عام ١٩٢٤ ، كان كل ترليون مارك يصرف بمارك واحد
جديد . انظر كتاب Money and Banking للأستاذ P. W. Mueller ، نيويورك
١٩٥١ ، الطبعة الاولى ص ص ٥٤-٥٥

وذكر Samuelson الأنف الذكر ، ص ٢٧١ «أن الناس كانوا يذهبون الى السوق
والنقود في جيوبهم والسلة في أيديهم لحمل الاغذية . وبعد التضخم كانوا
يذهبون والنقود في السلة ، ويعودون بالاغذية في جيوبهم» .

(٢٠) في سبتمبر ١٩٦٨ ، زاد الانتاج الصناعى بمقدار ١٣٥٪ عنه في سبتمبر ٦٧ ،
وفي سبتمبر ٦٧ زاد بنفس النسبة عن سبتمبر ١٩٦٦ انظر

The Economic Situation in The Federal Republic of Germany in September 1968

خامسا : تساعد المنافسة على التقدم التكنولوجي ٢١ .

٦ - العوامل التي ساعدت على ايجاد الفائض :

هناك عوامل هامة ، كان لها أثر كبير في تكوين الفائض ، نجملها فيما يلي :

أولا : زيادة الصادرات ، فهذه - كما ذكرنا - كانت العامل الجوهرى في بناء فائض ميزان المدفوعات . وما دامت ألمانيا تحصل على أكثر من ٥٠٪ من ذلك الفائض ، من تجارتها مع جيرانها الاوروبيين ، فمن المستحسن أن نلقى نظرة للمقارنة بين الصادرات والواردات الخاصة بألمانيا ، والخاصة ببعض الدول الاوروبية الهامة ، كما يتضح من الجدول رقم (٥) ٢٢ .

جدول رقم (٥)

الصادرات والواردات

(بملايين الدولارات)

الربع الرابع		ألمانيا		بريطانيا		فرنسا		إيطاليا	
من سنة	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الواردات
١٩٦٥	١٥٥٢	١٥١٤	١١٩٠	١٣٧٨	٨٨٠	٩١٩	٦١٧	٦٦١	
١٩٦٦	١٧٥٦	١٤٩٠	١٢٨٤	١٣٣٣	٩٠٣	١٠٤٢	٦٩٠	٧٦٣	
١٩٦٧	١٨٨١	١٥٣٦	١٠١٩	١٤٧٩	٩٧٨	١٠٧٢	٧٥٤	٨٦٤	
١٩٦٨	٢١٤٥	١٧٣٨	١٣١٧	١٦١٠	١١٧٦	١٢٦٦	—	—	
الربع الثالث									

ويتبين بجلاء من الجدول رقم (٥) ، المركز الاقتصادى القوى ، الذى

(٢١) ذكرت جريدة الـ Sunday Times فى مارس ١٩٦٨ ، أن الوزير الألماني للتكنولوجيا ذكر ، أن مجموع الإنفاق العام والخاص على البحوث ، وصل فى ألمانيا الى ١٥٠٠ مليون جنيه استرلينى عن عام ١٩٦٨

(٢٢) أنظر مجلة The Economist عدد ٢١ ديسمبر ١٩٦٨ ص ٤٦ ، مع ملاحظة أن الأرقام مأخوذة كمتوسطات للشهور ، وبالدولارات لتسهيل المقارنة . وقد أعد هذه الإحصائيات ونشرها بنك باركليز بلندن .

تستمتع به ألمانيا ، ويحسده عليها جيرانها ، إذ زادت صادرات ألمانيا في جميع السنين القريبة الماضية عن وارداتها ، بينما زادت واردات كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا عن صادراتها ٢٣ .

ثانيا : من العوامل التي ساعدت على تحقيق الفائض في ألمانيا ، المنافسة بين رجال الصناعة في التصدير .

ثالثا : الانخفاض النسبي لاثمان الصادرات ، بعد أن استطاعت ألمانيا أن تنافس جيرانها ، وأن تخفض أثمان صادراتها عن أثمانهم ، نظرا لاسباب كثيرة منها : تجديد المصانع بعد الحرب الثانية ، بآلات أقل نفقة وأكثر انتاجا - تخفيض النفقات عامة - تقليل الارباح وللتدليل على ذلك ، نأخذ أرقام الجدول رقم (٦) ٢٤ .

جدول رقم (٦)
أثمان الصادرات عام ١٩٥٧
١٩٥٣ = ١٠٠

١٠٥	دول الاتحاد الأوروبي كلها
١٠٣	ألمانيا
١١٠	انجلترا
١٠٧	فرنسا

(٢٣) ربما تحكى موازين المدفوعات قصصا أخرى ، ولكننا رأينا الفائض في ألمانيا منذ عام ١٩٥١ ، وعانت بريطانيا وفرنسا من العجز . أما ميزان مدفوعات إيطاليا ، فمن الواجب دراسته والاطلاع على أرقامه قبل الحكم عليه ، وهى فرصة لم نتج لنا بعد .

(٢٤) أنظر هامش ص ٣٦٢ من كتاب Scammell السابق ذكره ، وقد أخذنا اثمان الصادرات للبلاد الأوروبية المذكورة بالجدول ، عام ١٩٥٧ ، أى قبل حل الاتحاد الأوروبي عام ١٩٥٨

ويذكر Jan Shannon في كتابه International Liquidity ، عام ١٩٦٥ ص ٨٢ «فى سنة ١٩٥٩ صدرت فرنسا ١٨٪ من سلعها المصنوعة ، وألمانيا ٢٣٪ وبريطانيا ١٩٪ وكندا ١٤٪ واليابان ٢٣٪» .

رابعاً : انخفاض نفقة المعيشة نسبياً ، مما لا يدعو العمال واتحاداتها الى الاضراب ،
وشل الحركة الاقتصادية • والجدول الآتى رقم (٧) ^{٢٥} ، يوضح انخفاض
نفقة المعيشة للرجل الألماني كمستهلك ، اذا قيس تلك النفقة بمثيلاتها
فى الدول التى قامت المقارنة بينها :

جدول رقم (٧)

مقارنة بين الارقام القياسية لاسعار

سلع الاستهلاك عام ١٩٦٧

الدولة	١٩٦٦ = ١٠٠	١٩٥٠ = ١٠٠
المانيا	١٠١	١٤٤
بريطانيا	١٠٣	١٩٤
فرنسا	١٠٣	٢٢٣
ايطاليا	١٠٣	١٩٠

ويتضح من هذا ، أن أسعار السلع الاستهلاكية فى ألمانيا وان كانت قد
ارتفعت ، الا أن ارتفاعها كان نسبياً أقل من ارتفاع الاثمان عند جيرانها •

خامساً : الاهتمام بزيادة الانتاجية عن طريق تكنولوجيا البيع والتسويق • وقد
أعطت ألمانيا مسألة التكنولوجيا مزيداً من اهتمام علمائها ورجال الصناعة
بها ، وأفردت لها وزارة خاصة - كما أشربنا الى ذلك من قبل - ولذا
يحاول جيرانها اللحاق بها فى هذا الميدان الهام • والجدول الآتى رقم (٨) ^{٢٦}
يبين زيادة الانتاجية •

(٢٥) أنظر ص ٢٤ من احصائيات Achievent in Figures الآنفه الذكر •

(٢٦) المرجع السابق ص ١٩

جدول رقم (٨)

السنة	النسبة المئوية لزيادة الناتج الاهلي الاجمالي لكل عامل مشتغل (بالنسبة للسنة السابقة ، وبأسعار ١٩٥٤)
١٩٥٤	٤٧ +
١٩٥٦	٤٢ +
١٩٥٨	٢٨ +
١٩٦٠	٦٨ +
١٩٦٢	٣٤ +
١٩٦٤	٤٩ +
١٩٦٥	٢٥ +
١٩٦٦	٣٠ +
١٩٦٧	تقديري

سادسا : الجد وعدم اضراب العمال • وفي هذا يكتب أساتذة الاقتصاد من

الانجليز The will to survive and hard teamwork •

سابعا : قدرة الالمان على ادخار معدل مرتفع ، من الناتج الاهلي الاجمالي ، فهم يدخرون في المتوسط ، حوالي ٢٠٪ يوجهونه الى الاستثمار ، فيبنى صاحب المصنع - بمدخراته - مصنعا آخر ، أو يوسع مصنعه الاول ، فيزيد من عدد العمال المشتغلين ، وتزيد دخول العمال ، وعن طريق مكرر الاستثمار ، يزيد الدخل الاهلي في النهاية •

ثامنا : وجود العمال المدربين تدريبا عاليا ، مع وجود الـ Know-how

تاسعا : المواعيد المحددة والآجال القصيرة ، وهذا أمر له أهمية عند المستوردين ، ويسبب لهم متاعب جسيمة ، كلما تأخر وصول السلع في مواعيدها ، أو عاقها اضراب عمال الشحن أو عمال السكك الحديدية ، كما يحدث في غير المانيا • وعن هذا الموضوع بالذات ، يكتب الاقتصاديون الانجليز ،

عن مواعيد التسليم في المانيا «The short and well honoured delivery dates» وكأنهم بذلك يعنون عمال بلادهم ورجال الصناعة فيها .

٧ - الفائض الألماني ورأى البريطانيين :

ظل الفائض الألماني قائما وكبيرا من ١٩٥١ حتى ١٩٥٨ ، فلما انتهى بعجز عام ١٩٥٩^{٢٨} ، لاسباب منها تصدير المانيا لرأس المال ، بمقدار كبير خلال ذلك العام^{٢٩} ، ساد الاعتقاد في بريطانيا ، أن الفائض الألماني سيتناقص ، كلما اتجه الاقتصاد الألماني نحو العمالة الكاملة . ويرتكز رأى البريطانيين ، على سببين هامين هما :

السبب الاول : أن الانتاج في المانيا يتزايد باستمرار ، ونتيجة لذلك تتزايد الدخول ، مما سيعمل على تزايد الواردات .

والسبب الثاني : أن زيادة الطلب على السلع ، في السوق الداخلي الألماني ، ستستوعب جزءا كبيرا من السلع المعدة للتصدير ، وتكون النتيجة أن تقل كمية سلع التصدير .

وترد المانيا على السبب الاول ، بأن وارداتها زادت باستمرار ، ولكن صادراتها زادت أيضا وبنسبة أكبر^{٣٠} ، وترد كذلك على السبب الثاني ، بأن الاستهلاك في السوق المحلية قد زاد بنسبة كبيرة ، ولم يحل هذا دون زيادة الصادرات ، كما يبين ذلك الجدول رقم (٩)^{٣١} .

(٢٨) أنظر الجدول رقم (٢) .

(٢٩) الجدول رقم (٣) والتعليق عليه .

(٣٠) أنظر الجدول رقم (١) .

(٣١) أنظر Achievement الآنف الذكر ، ص ٢٠

جدول رقم (٩)
الدخل والاستهلاك عند أرباب الاسر
(بملايين الماركات)

السنة	الدخل	الاستهلاك	المدخرات
١٩٥٠	٦٥٨٤	٦٣٨٤	٢١٨
١٩٥٦	١٢٥٠٠	١١٧٨٨	٧٢٣
١٩٦٢	٢٢٣٠٠	٢٠٤٨٠	١٩٠٠
١٩٦٦	٣٠٩٩٩	٢٧٤٨٩	٣٥٠٠
١٩٦٧	٣١٦٠٠	٢٨١٨٤	٣٤٨٦

ومن الجدول رقم (٩) يتضح ، أن الدخول في فترة المقارنة ، زادت ستة أضعافها تقريبا ، وكذلك زاد الاستهلاك عند الاسر الالمانية ، التي تشتري من السوق الداخلية كل يوم .

وترد المانيا على مسألة العجز الذي ظهر في ميزان مدفوعاتها عام ١٩٥٩ ، بأن له ظروفًا خاصة وأسبابًا دعت الى ذلك ، من بينها زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ، الى جانب تصدير رأس المال . وأخيرا تذكر المانيا ، أن أثمان السلع والخدمات عندها لم ترتفع الا بنسبة معقولة ٣٢ ، ساعدت على زيادة الصادرات وتحقيق الفائض .

وأخيرا لا ترى المانيا ، أن البطالة عندها تكون مشكلة ، وأن البطالة اذا وصلت الى ٨٪ فإنها تكون قد وصلت الى حدود العمالة الكاملة ، وأن البطالة فعلا وصلت الى حد أدنى من حد الـ ٨٪ في بعض السنوات . والجديد في الرد على موضوع البطالة ، أن المسألة لا يصح أن تقتصر — في النظرة الحديثة — على عدد العاطلين ، بل يجب أن ينظر الى ذلك العدد ، والى عدد الاعمال الخالية في نفس السنة . وكدليل على هذا كله ، تبرهن المانيا بالارقام ، على تقليل عدد

(٣٢) انظر الجدول رقم (٦) والجدول رقم (٧) .

العمال العاطلين - خلال فترة المقارنة - مع زيادة أجور العمال في نفس الوقت ،
كما يتبين ذلك من الجدولين الآتيين رقم (١٠) ورقم (١١) ٣٣ .

جدول رقم (١٠)

البطالة والاعمال الخالية بالمانيا

السنة (حتى ٣/٢١)	المشغولون بالآلاف	العاطلون بالآلاف	نسبة البطالة في المائة	الاعمال الخالية بالآلاف
١٩٥٠	٢٠٣٧٦	١٢٧١٨	٨٢	١٤٢٣
١٩٥٦	٢٢٨٣٠	٤١١١	٢٢	٢٣٦١
١٩٦٠	٢٦٢٤٧	١٣٠٩	٦	٥٣٨٨
١٩٦٥	٢٧١٥٣	٨٥٠	٤	٦٩٩٧
١٩٦٦	٢٧٠٨٢	١١٢٧	٥	٥٣٦١
١٩٦٧	٢٦٢٩٢	٣٤١١	١٦	٣٣٥٧
١٩٦٨	تقديرات	٢٦٥٠	١٣	٤٩٩٠

ويظهر من الجدول رقم (١٠) «ومن الاحصائيات المفصلة المنوه هنا عنها
بهامش الجدول المذكور» أن عدد الاعمال الخالية ، كان دائما أضعاف عدد العاطلين
منذ سنة ١٩٥٩ ، الا في عام واحد وهو ١٩٦٧ ، ومع ذلك كان الفرق ضئيلا .

ولنتنقل الآن الى متوسط أجور العمال :

جدول رقم (١١)

متوسط الاجور

السنة	متوسط أجر العامل بالمارك في الشهر	نسبة زيادة الاجور في المائة عن العام السابق
١٩٥٠	٢٤٣	—
١٩٥٦	٣٩٥	٧٩
١٩٦٠	٥٠٩	٩٣
١٩٦٥	٧٧٣	٩٠
١٩٦٦	٨٢٩	٧٢
١٩٦٧	٨٥٦	٣٣

(٣٣) انظر الجداول الاحصائية بمجلة Achievement السابق ذكرها صص ١٣-١٥

ويظهر من الجدول رقم (١١) ، أن أجر العامل قد زاد بأكثر من ثلاثة أضعاف ونصف ، بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٦٧ ، وأكثر من ذلك أن المانيا تبرهن ، أن نفقة المعيشة بها ارتفعت بمقدار ١٤٥٢٪ بين العامين المذكورين ، بينما زادت الاجور الحقيقية بمقدار ٢٤٩٪ ، كما يتبين من الجدول الآتي رقم (١٢) ٢٤ .

جدول رقم (١٢)
نفقة المعيشة والاجور الحقيقية
(١٩٥٠ = ١٠٠)

السنة	نفقة المعيشة	الاجور الحقيقية
١٩٥٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٦	١١٢٩	١٣٨٥
١٩٦٠	١٢٠٥	١٧٣٥
١٩٦٤	١٣٣٨	٢٢٣٧
١٩٦٥	١٣٨٣	٢٣٧٤
١٩٦٦	١٤٣١	٢٤٤٧
١٩٦٧	١٤٥٢	٢٤٩٠

ومهما يكن من أمر ، فإن النقطة الهامة للمقارنة بين الرأي الانجليزي وبين الرد الالمانى ، أن البريطانيين توهموا في الخمسينيات - على حد قول أساتذة الاقتصاد عندهم - أن زيادة الصادرات تتحقق على حساب الاستهلاك الداخلى ، بمعنى أن الامة اذا أرادت أن تصدر أكثر ، فقد وجب عليها تقليل الاستهلاك عندها ، وقد سارت السياسة الاقتصادية في بريطانيا على هذا النسق ، فزاد النقشف فيها سنة بعد أخرى ، وارتفعت معدلات الضرائب على الاهلين ، ومع ذلك ظل ميزان مدفوعاتها يحيق به العجز . بينما برهنت الادلة ، - كما تذكر المانيا - على أن البلاد التى زادت صادراتها ، وظلت الزيادة مستمرة ، هى البلاد التى وصل فيها معدل النمو الى أعلا درجاته ، كما برهنت الادلة ، على أن زيادة

معدل النمو ، تكبح جماح التضخم ، طالما أن الانتاج يتزايد ، ولا تزيد الاثمان زيادة كبيرة ، وتتسع رقعة الاستهلاك ، ويبقى - حتى بعد ذلك - فائض كبير من السلع للتصدير .

٨ - الخوف من التضخم :

هناك عوامل سمحت للاقتصاد الألماني بالتوسع وبغير انفجار ، منها :
أولا : خوف الحكومة والشعب من التضخم ، بعد أن لاقى الألمان منه الأمرين مرتين في نصف قرن ، ولذا يسند السياسيون حكومتهم في سياستها الاقتصادية .

ثانيا : أحاطت الحكومة التضخم بموانع Built in checks شديدة ، وبنت حوله استحكامات هائلة ، منها الميل الكبير الى الادخار ، كما يتبين من الجدول رقم (٩) .

ثالثا : أحاط الشعب نفسه بوعى قوى ضد التضخم ، فأصبح عند العمال ميل منخفض جدا ضد الاضراب ، طالما أن الدخل في تزايد ، ونفقة العيش لا ترتفع كثيرا فتزيد الاجور الحقيقية ويرتفع مستوى المعيشة ، وتحسن العلاقة بين العمال وأرباب الاعمال ، والجدول الآتي رقم (١٣) ، يبين الزيادة الهائلة في كل من الدخل الاهلي ، ومتوسط دخل الفرد .

جدول رقم (١٣)

الدخل الاهلي ومتوسط دخل الفرد

السنة	الدخل الاهلي (ببلايين الماركات)	متوسط دخل الفرد (بالمارك)	متوسط دخل العامل المشتغل (بالمارك)
١٩٥٠	٧٥ر٢	١٦.٢	٣٧٥٩
١٩٥٥	١٣٩ر٥	٢٨٣٤	٦١.٩
١٩٦٠	٢٢٩ر٨	٤١٤٦	٨٧٥٥
١٩٦٥	٣٤٥ر٤	٥٨٥٤	١٢٧٣٣
١٩٦٦	٣٤٦ر٥	٦١١٢	١٣٤٥٨
١٩٦٧	٣٦١ر٥ تقديرات	٦.٤٠	١٣٧٥٥

(٣٥) أنظر ص ١٧ من احصائيات المرجع السابق .

واذا ، زاد الدخل الاهلى فى سبعة عشر عاما ، من ٧٥٢ بليون مارك ، الى ٣٦١٥ بليون ، وزاد متوسط دخل الفرد من ١٦٠٢ مارك الى ٦٠٤٠ مارك • هذه الفسحة من العيش ، وعدم ارتفاع نفقة المعيشة ارتفاعا باهظا - كما ذكرنا - جعلت العامل الالماني ، يقبل على عمله ، ليستزيد من دخله ، دون أن يفكر فى الامتناع عن العمل أو الاضراب ، حتى لا يحقق بالاقتصاد الاهلى ، فقدان لآلاف الساعات من العمل ، وتقليل فى الانتاج وفى التصدير •

ومن هذا كله يتضح ، أن فكرة البلاد الغربية على وجه العموم - وبريطانيا على وجه الخصوص - لم تتحقق ، تلك الفكرة التى بنيت على أن الائتمان فى المانيا سترتفع ان عاجلا أو آجلا ، وسيظهر التضخم ، وبظهوره تقل الصادرات ، وينتهى أجل الفائض •

وهنا يتساءل الباحث ، عن أسباب زيادة الناتج الاهلى الاجمالى ، ويمكن أن نجمل تلك الاسباب فيما يلى :

أولا : الزيادة القليلة جدا فى السكان ، فقد بلغ عدد سكان المانيا سنة ١٩٦٦ حوالى ٥٩٦ مليون نسمة ، والمتوقع أن يزيد العدد - حسب الزيادة فى الاحصائيات الماضية - الى ٦٠ مليونا عام ١٩٧٠ ، وهى زيادة ضئيلة جدا ، تساعد على زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة •

ثانيا : زيادة الاستثمار من ٢١٨ بليون مارك عام ١٩٥٠ ، الى ١٠٥٩ بليون عام ١٩٦٧

ثالثا : التقدم التكنولوجى ، وقد جاء الحديث عنه فى هذا البحث أكثر من مرة وكل هذه الاسباب ولا شك ، ساعدت على الارتقاء بمستوى العيش •

٩ - كيف تحل مشكلة الفائض :

تعترف المانيا بوجود الفائض ، وتعترف بأنه مشكلة ، وتعمل على تخفيف حدته بوسائل كثيرة منها :

أولا : اطلاق الحرية الكاملة للاستيراد • وقد خففت القيود المفروضة على بعض

الواردات ، بعد أزمة الفرنك في نوفمبر ١٩٦٨ ، كى تزيد الواردات بمقدار ٤٪ وتقل الصادرات بنفس المقدار •

ثانيا : محاولة تصدير رأس المال ، وهنا ترتطم ألمانيا بصخرتين أو مشكلتين : الأولى أنها ليست الآن كالدول التى استعمرت فى الماضى ، وتعرف طرق تصدير رأس المال ^{٣٦} ، والثانية أنها كلما صدرت بعض رأس المال ، يحدث هزة أو هزات للوحدات النقدية - كالاسترلينى والفرنك - تهرع إليها رءوس أموال كثيرة من دول مختلفة ، تتخلص من الاسترلينى أو الفرنك ، كى تحتمى بقوة المارك ، ومع هذا ، فإن الألمان منعوا اعطاء الفائدة على أموال الاشخاص غير المقيمين ، كى تقلل من هجرة رأس المال إليها •

يبد أن البلاد الغربية ترد على ذلك ، بأن اجراءات ألمانيا اجراءات مخففة ، وأنها لن تنهى الفائض بهذه الطريقة ، وستظل مشكلة الفائض سببا للذعر عند الغرب بين الحين والآخر • ولذا يقترح الغرب :

أولا : أن تعمل ألمانيا بطريقة جدية ، على أن يزيد معدل الاستهلاك داخل أراضيها ، وأن تزيد من وارداتها زيادة كبيرة •

أو ثانيا : أن ترفع قيمة المارك الألماني •

أو ثالثا : أن تزيد تصدير رأس المال الألماني •

وترد ألمانيا بأن زيادة الاستهلاك وزيادة الواردات ، معناها تقليل معدل النمو ، وكأن الغرب يقول لها - على حد قولها - أبضئ بسفينتك كى نسير جميعا

(٣٦) يذكر الألمان أنهم يرغبون عن الاستثمار الخارجى لأسباب كثيرة منها : (١) خوفهم من معاملة الدول الأجنبية لرأس المال بعد الحربين - ٢ - صعوبة ادارة المشروعات البعيدة - ٣ - زيادة نفقات عنصر العمل - ٤ - عدم المامهم بطرق التسويق - ٥ - صعوبة الاندماج مع رأس المال المحلى - ٦ - عدم التأكد من معدلات الضرائب على الأرباح • ولهذه الأسباب يحجمون عن استثمار أموالهم فى الخارج • أنظر فى هذا ص ٣ من المجلة الشهرية Inter - Economics الألمانية (باللغة الإنجليزية) عدد اول يناير ١٩٦٩

في نفس القافلة • ثم انها تذكر أن تحقيقها لفائضها الكبير ، انما جاء أولا وقبل كل شيء ، عن طريق التوسع في الانتاج ، دون زيادة كبيرة في الائتمان • والواقع ، أن الائتمان زادت ولكن بنسبة قليلة ، ولم يزد الطلب الداخلى عن العرض ، وارتفعت انتاجية العامل الالماني •

ومع أن الاجور زادت نسبيا عن الانتاجية أحيانا ، ولكن المانيا - حينئذ - عاجلت الامر بما يلي :

أولا : خفضت نفقات المواد الخام •
ثانيا : قلل المنظّمون من أرباحهم ، كي تظل سلعهم منافسة في السوق الدولية •
ثالثا : زادت المدخرات التي وجدت طريقها الى الاستثمار في الصناعة المتنافسة ، وفي الاقتصاد الحر •

رابعا : العمل الجاد والانتاجية العالية وعدم الاضراب ، وهي صفات يستمتع بها العامل الالماني ، لانه يطيع ويستمتع •

وكان من نتيجة تفاعل هذه الامور كلها ، أن زادت الصادرات مثلا في شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر ١٩٦٨ بمقدار ١٩٪ عن الشهور المقابلة لها عام ١٩٦٧ ، لزيادة الطلب المستمر على السلع الالمانية •

١٠ - العلاج الالماني للفائض :

اتبعت المانيا طريقة خاصة ، لعلاج فائض ميزان مدفوعاتها ، وظلت تلك الطريقة سائدة على طول الطريق ، وهدفها في الحقيقة الابتعاد عن التضخم ، ووضع السدود والموانع والعراقيل في طريقه ، كلما ظهرت في الافق علامات عن التضخم^{٣٧} • وتتضمن الطريقة الالمانية لعلاج الفائض ، سياستين ، احدهما أساسية

(٣٧) الى جوار السياسة التي اتبعتها المانيا ، فقد قللت الصادرات وأكثر الواردات بمعدل ٤٪ منذ ديسمبر ١٩٦٨ ، في أعقاب لازمة النقدية التي حاقت بالفرنك الفرنسي في نوفمبر ١٩٦٨ ، كما اشرنا الى ذلك في البند السابق •

ويذكر البروفسور J. S. G. Wilson في كتابه Monetary Policy & Development of Money Markets ، ١٩٦٦ ، ص ٣٣٩ أن المانيا فرضت ضريبة قدرها ٢٥٪ على الفوائد التي يحصل عليها غير المقيمين ، وكانت قد فرضت مثل هذه الضريبة على أرباح الاسهم •

جوهرية وهى السياسة النقدية ، وثانيهما ثانوية وهى السياسة المالية • أى أن ألمانيا ركزت جهودها ضخمة للحد من التضخم ، عن طريق استخدام السياسة النقدية ، ولم يكن لديها مانع من أن تغير من أساليب تلك السياسة أو معدلاتها ، كل سنة أو حتى كل بضعة شهور ، كى تصل سفينة اقتصادها فى البحر المتلاطمة أمواجه ، الى شاطئ السلام فى هدوء •

ويجدر بنا أن نذكر ، أن السياسة الألمانية لم تجد مانعا من زيادة أرصدها الذهبية وعملياتها الاجنبية عن طريق الفائض ، طالما أنها - كما سنذكر بعد لحظات - عزلت وجنبت تلك الارصدة ، حتى لا يؤدي بها الامر الى التضخم النقدي ، لزيادة كمية الذهب والعملات لديها باستمرار ٢٨ •

ويجدر بنا أن نذكر أيضا - ما دامت السياسة النقدية هى الاساس الجوهري لسياسة ألمانيا - أن السياسة النقدية سلاح واحد من أسلحة السياسة الاقتصادية ، فلهذه الاخيرة أسلحة تصل بها الى أغراضها أو أهدافها ٢٩ •

والسياسة الاقتصادية الألمانية - كما يضعها الالمان أنفسهم فى تقاريرهم - تهدف الى ٤٠ :

- (٣٨) أنظر الجدول رقم (٤) •
 (٣٩) اتفقت آراء عديد من رجال الاقتصاد ومن الحكومات ، على أن للسياسة الاقتصادية اغراضا كثيرة ، قللوا الى ١٢ غرضا ، منها القصير الاجل (مثل العمالة الكاملة - استقرار الائتمان - تحسين ميزان المدفوعات) والطويل الاجل (مثل التوسع فى الانتاج - تحسين توزيع عوامل الانتاج - زيادة قدرة العوامل الانتاجية على الانتقال - تشجيع المنافسة المحلية - إعادة توزيع الدخل - اشباع الرغبات الجماعية - الاتجاهات السكانية) • أما وسائل السياسة الاقتصادية فهى وسائل مالية أو نقدية أو تغيير هيكل بعض الانظمة الاقتصادية. انظر محاضرة كاتب هذا المقال عن «السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية» للدورة المسائية الاولى لرجال الاعمال بكلية الاقتصاد بينغازى مايو ١٩٦٨
 (٤٠) أنظر مقال الدكتور كارل شيلار ، وزير الاقتصاد الألماني وعنوانه «Through Recession Without Tears» بصحيفة The Financial Express بمومباي فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ وفى هذا الشأن يذكر البروفسور نيولين ، أن الدولة المتقدمة يجب أن تتضمن سياستها النقدية الاغراض : ١ - العمالة الكاملة - ٢ - تجنب التضخم - ٣ - تعادل ميزان المدفوعات • أنظر كتاب Theory of Money تأليف الاستاذ W. T. Newlyn ، عام ١٩٦٢ ، ص ١٤٨

- ١ — العمالة الكاملة .
- ٢ — استقرار الوحدة النقدية .
- ٣ — معدل كاف للأنماء مع تجنب التضخم أو الانكماش .
- ٤ — تعادل ميزان المدفوعات .
- ٥ — توزيع الدخل بما يتفق مع الانتاج .

هذا ويتضح لمن يقرأ عن الاقتصاد الألماني ، أن لأمانيا هدفا آخر لم تذكره ، ولكنها تحدثت عنه كثيرا كلما تحدثت عن الفائض ، ونعني بذلك الهدف ، دفع ديونها الخارجية ، وتصر على أن تلك الديون ، لا يمكن أن تدفع الا اذا كان هناك فائض حقيقى من التجارة الخارجية . وهنا يتساءل الباحث عن ديونها ومقاديرها ، فيجد أنه بمقتضى اتفاقية لندن للديون الخارجية فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ ، تدفع ألمانيا ديونا قدرها ١٢ر٠٠٠ مليون مارك (= ١٠٨٠ مليون جنيه استرليني وقتئذ) على أقساط تنتهى فى عام ١٩٩٤^{٤١} . وتدافع ألمانيا عن نفسها ، بأن تلك الديون لم تنشأ فى عهد ألمانيا الفدرالية الحالية ، بل هى ديون الرايخ وديون الحرب ، وان ألمانيا اذا كانت قد تعهدت بدفعها ، فلا لمصلحتها فحسب ، بل لمصلحة الدول الاجنبية الدائنة كذلك ، ولذا — كما نقول — يتحتم عليها أن تزيد من صادراتها ، كى تدفع الديون المذكورة من فائضها .

بيد أننا نجد مغالاة كبرى من وجهة نظر ألمانيا ، فى شأن هذه الديون ، وجعجة صاخبة عن طحن قليل ، لاننا لو جمعنا فوائض السنوات من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٧ ، وطرحنا منها عجز ميزان المدفوعات فى بعض تلك السنوات ، لوجدنا أن الفائض المتبقى لأمانيا ، يصل الى ٣١ر٦٥٠^{٤٢} مليون مارك ، مع أن دينها كله هو ١٢ر٠٠٠ مارك ، ومع أنها غير مطالبة بدفعه الا على أقساط تنتهى فى أواخر هذا القرن كما ذكرنا ، ومن هنا يستشف الباحث ، أن ألمانيا تقحم موضوع الديون فى

(٤١) أنظر ص ص — ٨٦ — ٨٧ من كتاب Germany in a Nutshell السابق ذكره .

(٤٢) أنظر الجدول رقم (٢) [مجموع الفوائض ٣٨ر٤٠٤ مليون مارك — مجموع العجز ٦٧٥٤ = ٣١ر٦٥٠ مليون مارك] .

أمر الفائض ، كى تظهر أمام العالم أنها تدفع ديونا ضخمة ، ولكنها فى الحقيقة تخفى رغبتها فى أن يستمر لديها فائض • واحقا للحق ، فإن الفائض من حقها ، وما حققته الا بالجد والكفاية وزيادة التصدير ، ولكن من حق الباحثين أيضا ، أن يذكروا أن حجة المانيا ضعيفة فى هذا الصدد •

فاذا عدنا الى السياسة النقدية التى اتبعتها المانيا لعلاج الفائض ، وهى محور حديثنا فى هذا البند (وحقيقة أمرها علاج للتضخم أو الانكماش كلما ظهر أحدهما) ، نجد أن المانيا عزلت الجهاز النقدى ، عن السيل المنهر من السيولة ، التى تسببت فى احتياطات هائلة • وكانت أهم أداة نقدية استعملتها المانيا بنجاح ، هى سياسة سعر الخصم ، والتى جعلتها مرنة جدا ، تتغير بتغير الظروف والاحوال ، مع سياسة السوق المفتوحة كلما اقتضى الامر ذلك •

فمثلا اتبعت المانيا حتى ١٩٥٧ ، سياسة التضيق على الائتمان ، ورفعت سعر البنك حتى وصل متوسطه الى ٤.٥٪/٤٣ • وقد انتقدت الدول الاجنبية السعر العالى فى ذلك الحين ، لانه جذب الاموال الى المانيا للاستثمار القصير الاجل ، دون أن ترسل المانيا بعض أموالها الى تلك الدول •

وفى عام ٥٨ — ١٩٥٩ ، أرادت المانيا أن تزيد من السيولة ، فاستخدمت الادوات النقدية التالية :

- ١ — خفضت معدل سعر البنك الى ٢.٢٪ •
- ٢ — أرجأت عمليات السوق المفتوحة •
- ٣ — خفضت نسبة الاحتياطى النقدى للبنوك •

وفى عام ٥٩ — ١٩٦٠ ، وجدت المانيا أن التوسع الاقتصادى يزداد بشكل تخشى مغبته ، فعادت الى تضيق الخناق عليه ، واتبعت :

(٤٣) هذا سعر يبدو الآن (ابريل ١٩٦٩) صغيرا اذا قورن مثلا بسعر بنك انجلترا مثلا ، الذى وصل الى ٨٪ منذ بضعة أسابيع ، ولكن ٤.٥٪ عام ١٩٥٧ كان سعرا عاليا •

- ١ - رفعت سعر البنك الى ٣٪ ثم الى ٤٪ .
- ٢ - رفعت نسبة الاحتياطي النقدي للبنوك .

وكان من نتيجة ذلك ، أن هاجر اليها رأس المال القصير الاجل ، للاستفادة من سعر البنك ، فعادت الاحتياطيات النقدية الاجنبية عندها الى الزيادة .

وفي عام ١٩٦٥ ، خافت المانيا من تلك الزيادة ، فعادت الى استعمال أسلحتها النقدية ، وفي مقدمتها سعر البنك ، الذي خفضته الى ٣.٥٪ ، الى جوار ما اتخذته من خطوات أخرى ، مثل الامتناع عن بيع أوراق الخزنة Treasury Papers للاجانب ، والغاء الفائدة على حسابات الاجانب غير المقيمين .

وفي عام ١٩٦٦ ، رفعت سعر البنك الى ٥٪ ولكنها عادت فخفضته الى ٤٪ ثم الى ٣٪ عام ١٩٦٧ على مراحل ، مع تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك^{٤٤} .

وهكذا استخدمت المانيا سياسة سعر البنك ، للتأثير على الائتمان ، بمساعدة أدوات نقدية أخرى ، كلما أفزعها شبح التضخم ، أو كلما زادت البطالة وبدأ الانكماش . وقد ساعدها على تحقيق أهدافها ، وجود سوق كبيرة للنقد عندها ، ولجوء رأس المال الاجنبي الى أسواقها ، كلما أراد استثمارا أطيح وأكثر طمأنينة .

بيد أنه يلاحظ ، أن المسألة لم تكن تسير بالسهولة واليسر المرجوين ، اذ كان يحدث أحيانا ، أن تزيد المانيا القيود على الائتمان ، فترفع نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك ، فتسارع بنوكها الى طلب بعض أرصدها ، من بنوك دول أجنبية أخرى .

نستنتج من كل هذا ، تيجتين هامتين :

الاولى : أن توسع الاقتصاد الالماني - بزيادة الانتاج والكفاية والاستثمار والتكنولوجيا - ساعد على أن تزيد الصادرات الالمانية ، فزاد فائض ميزان المدفوعات .

(٤٤) انظر مقال وزير الاقتصاد الالماني الأنف الذكر .

والثانية: أن ألمانيا طبقت قيود السياسة النقدية ، فشجعت دخول المال الاجنبى أو عرقلت دخوله ، كلما أرادت أن تزيد أو تقلل من الاحتياطيات •

وبالجملة ، فإن سياسة ألمانيا ، سارت فى ناحيتين ، وكانت كلما زاد الذهب والعملات الاجنبية عندها ، لجأت الى سعر البنك ثم الى عمليات السوق المفتوحة، مع تغيير الاحتياطيات القانونية ، كلما لزم الامر • وبالاختصار ، وضعت السياسة النقدية ، بطريقة فنية ماهرة ، فاتجهت نحو طريقين :

الطريقة الاولى : بتطبيق سعر الفائدة (بالرفع أو الخفض) للخلاص من انتقاد الاجانب أولا ، ولتشجيع تصدير رأس المال ثانيا •

والطريقة الثانية : بسعر الفائدة أيضا وبعملات السوق المفتوحة والاحتياطى القانونى ، تحكمت ألمانيا فى اقتصادها الاهلى ، للابتعاد عن شبح التضخم ، حتى لو أدى ذلك الى تقليل الفائض •

١١ - السياسة المالية والفائض :

وليس هناك داع ، لتفصيل خطوات السياسة المالية من عام الى آخر ، طالما أنها كانت سلاحا ثانويا عند ألمانيا • ومع ذلك يمكن القول ، ان الميزانية الألمانية كانت ميزانية انكماشية حتى سنة ١٩٥٦ ، وبعد ذلك أظهرت الميزانية فائضا أو عجزا ، ولكنها على كل حال ، لم تعط الا باعثا ضئيلا لمستوى الطلب العام • وإذا كانت الميزانية قد قدمت بعض الاعفاءات من الضرائب ، فقد تعوض ذلك بزيادة المدخرات الخاصة •

ومع ذلك ، فإن الحكومة حينما لاحظت انخفاض الاستثمار الخاص ، خلال عام ١٩٦٦ ، استثمرت الدولة ٢٥ بليون مارك فى أوائل سنة ١٩٦٧ ، ثم عادت واستثمرت ٣٥ بليون مارك فى آخر العام نفسه ، مع تخفيض سعر البنك الى ٣٪ ، وتقليل الاحتياطى القانونى للبنوك كما سبق القول • وما اتخذت الحكومة هذه الاجراءات ، وعلى الاخص الاستثمار ، الا لتشجيع المستثمر الخاص ، وتسمى تلك الاجراءات • Anti-Cyclical and Structural Programme

١٢ - فرنسا وبريطانيا والفائض الألماني :

يخلق الفائض الألماني مشاكل كثيرة ، وعلى الاخص لكل من بريطانيا وفرنسا ، بما يسبب بين آونة وأخرى من فزع ، لاصحاب رؤوس الاموال والمضاربين ، الذين يسارعون بنقل أموالهم من الاسترليني أو الفرنك الى المانيا ، كلما شعروا بهبوب عاصفة من عواصف الازمات النقدية التي تصيب الاسترليني والفرنك ، أو كلما تناولت اللسان بعض الشائعات عن انخفاض هاتين العملتين .

وتريد بريطانيا وفرنسا ، أن ترفع المانيا سعر المارك أو أن تصدر مبالغ كبيرة من رأس المال ، حتى لا تظل العملتان مهددتين بالتخفيض ، وكى لا تتخذ كل من بريطانيا وفرنسا من اجراءات التقشف الشيء الكثير ، لزيادة معدل الضرائب أو تقليل الاستهلاك المحلى ، أو رفع سعر الفائدة ^{٤٥} ، مما يسبب المزيد من القلق المستمر لكل من الشعبين البريطانى والفرنسى .

أما رفع قيمة المارك ، فمعناه تقليل صادرات المانيا وزيادة وارداتها ، وهى ترفض ذلك منذ عام ١٩٦١ وتتساءل : لماذا تعاقبون الدولة الصناعية الوحيدة ، التى تكبح جماح التضخم ، وتحصل على فائض ؟ أتعاقبونا لانخفاض أسعارنا ؟

وأما عن تصدير رأس المال الألماني ، فان المانيا تؤكد بالارقام ، أنها بدأت فعلا من الستينيات فى تصدير رأس المال . بيد أن من يبحث فى الاقتصاد الألماني ، يجد أن المبالغ التى صدرت ، هى مبالغ صغيرة نسبيا ، كما أن فرص الاستثمار داخل المانيا ، هى فرص متاحة وطيبة ، لتوفر المشروعات عندها من ناحية ، ولتوسع رجال الصناعة - عن طريق الاستثمار ببناء المصانع الجديدة ، أو بالاضافة الى المصانع القديمة . وأخيرا فان المانيا كلما صدرت جزءا من رأس المال ، كلما هاجرت

(٤٥) من تلك الاجراءات مثلا ، أن فرنسا بعد أزمة الفرنك فى نوفمبر ١٩٦٨ ، فرضت رقابة على النقد كى لا يغادر البلاد . وتقول المانيا ان هذا الاجراء ضد تحسين ميزان المدفوعات الفرنسى ، لان من أبقوا أموالهم فى الخارج ، سيخشون اعادتها الى فرنسا وعدم استطاعتهم اخراجها بعد ذلك .

انظر ص ٥ من مجلة Inter - Economics الآتية الذكر .

اليها أجزاء من رأس المال الاجنبى ، تخلصا من الاسترلينى أو الفرنك الفرنسى المهددين بالتخفيض ، واحتفاء فى قوة المارك •

ومهما يكن من أمر ، فان المانيا تصمم على أن يخفض جيرانها أسعار عملاتهم ، ويصمم الجيران على أن ترفع المانيا سعر المارك ، كى تقلل فائض ميزان المدفوعات •

١٣ - ليبيا والمانيا :

يختلف الاقتصاد الليبي عن الاقتصاد الألماني اختلافا كبيرا ، ومع ذلك فهناك بعض الامور المتشابهة فى كل من البلدين ، وهى أمور تتصل بفائض ميزان المدفوعات ، وأهمها ما يلى :

١ - زيادة الصادرات فى كل منهما ، هى السبب الجوهري لتحقيق الفائض •

٢ - كان ميزان المدفوعات فى كل من البلدين ينتهى بعجز ، وأصبح الآن يحقق فائضا •

٣ - تزيد كميات الذهب والعملات الاجنبية عند كل منهما بسبب الفائض

٤ - يحاول كل منهما محاربة التضخم النقدى وزيادة الدخل القومى •

٥ - يسير كل منهما على نظام الاقتصاد الحر •

فلنلق الآن نظرة عن كل من هذه الامور

١٤ - صادرات ليبيا ووارداتها :

لعل أول ظاهرة كبرى تلفت نظر الباحث فى الاقتصاد الليبي ، هى الحقيقة الخاصة بزيادة الصادرات زيادة سنوية سريعة وضخمة ، وعلى الاخص منذ عام ١٩٦٢ ، حيث بلغت قيمتها ٤٩ مليون جنيه ليبيا ، زادت عام ١٩٦٧ حتى وصلت ٤٦٤ مليون جنيه ، وتعزى هذه الزيادة الهائلة الى التوسع الكبير فى الصادرات البترولية ، التى تصل نسبتها الى ٩٩٪^{٤٦} من اجمالى قيمة الصادرات ، وأحيانا ترتفع هذه النسبة أيضا • والجدول الآتى رقم (١٤)^{٤٧} يوضح زيادة الصادرات :

(٤٦) انظر مذكرات الاستاذ مصباح العريبي (١٩٦٨-١٩٦٩) عن الاقتصاد الليبي صص ٨١ ، ١٥٠

(٤٧) انظر تقرير السنوى الثانى عشر لبنك ليبيا عن السنة المالية ١٩٦٧-١٩٦٨ ، ص ٨٦

جدول رقم (١٤)

صادرات ليبيا

من ١٩٦٢ الى ١٩٦٧

بالاسعار الجارية

بملايين الجنيهات الليبية

١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	
٤١٦ر٤	٣٥٠ر٦	٢٨٠ر٣	٢١٦ر٤	١١٦ر٩	٤٧ر٠	الصادرات البترولية
٩	١٣	١٥	٢١	١٧	٢ر٠	الصادرات غير البترولية
٤١٧ر٣	٣٥١ر٩	٢٨١ر٨	٢١٨ر٥	١١٨ر٦	٤٩ر٠	الجموع

وبمقارنة الجدول رقم (١٤) بالجدول رقم (١) ، يتبين أن ليبيا فاقت المانيا بمراحل ، في نسبة زيادة التصدير ، فقد زادت صادرات المانيا بين السنتين المذكورتين بنسبة ٦٤٪/ بينما زادت صادرات ليبيا في نفس الفترة ، بنسبة ٧٥١٪/ .

كما أن واردات ليبيا زادت في نفس المدة ، من ٧٣ر٨١٣ر٠٠٠ جنيها ليبيا الى ١٧١ر٦٥٥ر٠٠٠ جنيها ، أى أنها تضاعفت مرتين ونصف تقريبا . ونتيجة هذا ، ظهر فائض كبير في الميزان التجارى الليبى ، وظل يتزايد ، كما يتضح من الجدول رقم (١٥) .

جدول رقم (١٥)
فائض الميزان التجاري الليبي
(بآلاف الجنيهات الليبية)

السنة	الفائض
١٩٦٢	٢٣٣٦٥ —
١٩٦٣	٣٤٠٧٧ +
١٩٦٤	١١٦٣٤٠ +
١٩٦٥	١٦٩٣٥٧ +
١٩٦٦	٢١١٧٧٢ +
١٩٦٧	٢٤٨٣٦٩ +

وهناك رابطة تجارية وثيقة العرى ، بين ليبيا والمانيا الغربية ، لان هذه الاخيرة هي المستورد الاول للبتروال الليبي ، كما يتضح من الجدول رقم (١٦) ^{٤٨}.

جدول رقم (١٦)
صادرات البترول الليبي الى المانيا الغربية
(بآلاف الجنيهات الليبية)

١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	
٩٧٥٧٢	١١٧٧٧٥	١٠٦٦٧٣	٧٠٣٣٩	المانيا الغربية
٢٣٣٥	٣٣٣	٣٨١	٣٢٥	} صادرات البترول لالمانيا بالنسبة الى مجموع الصادرات الليبية

ومع أن نسبة صادرات البترول الليبي سنة ١٩٦٧ الى المانيا ، انخفض الى

(٤٨) أنظر تقارير بنك ليبيا ص ٥٢ عن سنة ٦٥-٦٦ ، ص ٧١ عن سنة ٦٦-٦٧ ، ص ٨٢ عن سنة ٦٧-٦٨

٢٣٣٪ ، إلا أن ألمانيا لا زالت تحتل المكانة الأولى بين البلاد التي تتجه إليها صادرات البترول من ليبيا .

وإذا نظرنا إلى واردات ألمانيا من البلاد المختلفة ، نجد أنها تستورد من ٣٠ دولة رئيسية ، وأن ليبيا تحتل المكانة العاشرة ٤٩ من تلك القائمة .

والنتيجة ، أن فائض الميزان التجارى فى كل من البلدين ، هو أساس هام يرتكز عليه الاقتصاد .

ميزان المدفوعات الليبي :

وهنا نجد الحالة مشابهة لحالة ألمانيا إلى حد ما ، فقد أظهر ميزان المدفوعات الليبي فى الماضى عجزا ، وبدأ يحقق فائضا فى السنوات القليلة الماضية ، كما يتبين من الجدول رقم (١٧) .

جدول رقم (١٧)

تطور ميزان المدفوعات

بملايين الجنيهات الليبية

١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	
٢٠٠٤+	٣٧٥٥+	٣٤٩٦+	— ١	٣٣—	٥٢٤—	ميزان المعاملات الجارية ٥١

ومن الجدول رقم (١٧) يتضح ، أن ميزان المعاملات الجارية ، يحقق لليبيا فائضا طيبا ، ينخفض حيناً ويزيد أحيانا ، « » وقد أدى الانخفاض المشار إليه فى فائض العمليات الجارية ، إلى هبوط الفائض العام فى ميزان المدفوعات ، والذي يمثل الزيادة فى احتياطي البلاد من الذهب والعملات الأجنبية إلى ١٤٣ مليون ج.ل فقط (سنة ١٩٦٧) ، بعد أن كان ٣٢٤ مليون ج.ل فى

(٤٩) أنظر ص ٧٢ من إحصائيات Achievement السابقة الذكر .

(٥٠) أنظر ص ١٤٩ من مذكرات الاستاذ مصباح العريبي الأنفة الذكر .

(٥١) أخذنا ميزان المعاملات الجارية كمرشد ، لاختلاف وضع ميزان المدفوعات الألماني ، عن الميزان الليبي .

عام ١٩٦٦ الا أنه على ضوء التوقعات السابقة ، يحتمل أن يصل الفائض خلال عام ١٩٦٨ ، الى ما يزيد عن ٥٠ مليون ج.ل. ٥٢ » .

وتعتمد ليبيا على فائض ميزان مدفوعاتها ، لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال . وفي هذا الشأن ، يذكر أستاذ الاقتصاد الليبي «تبدو مشكلة ميزان المدفوعات في الدول النامية ، مرتكزة على أساس تحول الموارد القومية ، من الاستهلاك المباشر الى تكوين رأس المال ، وبالتالي زيادة الاتفاق على الاستثمارات المختلفة ، مما يقتضى زيادة الاستيراد من العدد والآلات، لاشباع هذا الاستثمار المركز ولا تواجه ليبيا مشكلة في ميزان المدفوعات ، مع أن الاهمية النسبية للمعاملات الدولية كبيرة جدا ، بالنسبة للاقتصاد الليبي ، الا أن الفائض في الميزان التجارى - نتيجة لصادراتنا البترولية- تجعل ميزان المدفوعات في صالحنا . وبذلك يتوفر رصيد كبير من العملات الاجنبية ، مما تعتمد عليه البلاد ، في تكوين رأس المال الضرورى لبرامج الانماء الاقتصادي ٥٣ » .

الذهب والعملات الاجنبية :

في ٣١ مارس ١٩٦٢ ، لم يكن الذهب موجودا كجزء من غطاء العملة المتداولة ، والتي بلغت حينئذ ١٤٦ ٥٤ مليونا ثم بدأ الذهب يظهر في الغطاء في آخر مارس ١٩٦٣ ، على شكل سبائك ذهبية بالبنك المركزى ، وبلغت قيمته في ميزانية التاريخ الاخير ، ٩٩٥٢٦٩ ٥٤ ، عندما زاد مقدار النقود المتداولة الى حوالى ١٦٦ ٥٤ مليونا . وظل الغطاء الذهبى يتزايد ، حتى وصل - فى مارس ١٩٦٨ ، الى حوالى ١٥٦ ٥٤ مليونا .

هذا الى جوار ما يشتريه بنك ليبيا من الذهب ، لبيعه الى الصائغين ، حيث استورد خلال ١/٤/٦٧ - ٣١/٣/٦٨ كمية من الذهب قدرها ٣٧٠١ كيلو جراما باع منها ٣٢٦٣٥ كيلو جراما .

(٥٢) أنظر ص ٨٥ من تقرير بنك ليبيا عن ١٩٦٧-١٩٦٨

(٥٣) أنظر ص ١٤٨ من مذكرات الاستاذ مصباح العريبى السالفة الذكر .

(٥٤) أنظر ميزانيات بنك ليبيا فى ٣١ مارس عام ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٦٨

ولكن العرض الكلى للنقود زاد حتى وصل الى ١٣٧ر٩ مليونا في نهاية مارس ٦٨ ، أى بزيادة قدرها ٣٦ر٦ مليونا عن العام السابق «وسبب ذلك هو تحسين صافي الاصول المحلية للقطاع المصرفي بمقدار ٣٨ر٢ مليونا ٠٠٠٠ لزيادة إيرادات الحكومة من البترول ، وبالتالي زيادة انفاقها على مشاريع التنمية والادارة» ٠ ٥٥

ويلاحظ أن الحكومة الليبية ، لا تضع في غطاء العملة سندات أو أذونات محلية ، لعدم حاجة الحكومة الى الاقتراض ، ولكنها تضع الفرق بين الذهب والعملية المتداولة ، على شكل أرصدة عملات قابلة للتحويل ، واذونات خزينة أجنبية ، وسندات أجنبية تستحق خلال ٥ - ١٥ سنة ٠ وكل هذه الاذونات والسندات ، تعطى الحكومة فائدة سنوية ٠

ومن هذا العرض الموجز يتضح ، أن غطاء الجنيه الليبي يتكون من ٢٤٪ من الذهب ، والباقي بعملات أجنبية قوية ، مما يقوى مركز الجنيه الليبي ويجعله يتخذ اتجاهها عاما نحو ارتفاع قيمته ، بالنسبة للعملة الاجنبية الاخرى ٠ وليس أدل على ما يستمتع به الجنيه الليبي من قوة ٥٦ ، أن ليبيا وان كانت ضمن المنطقة

(٥٥) انظر ص ٥٣ من تقرير بنك ليبيا عن ١٩٦٧-١٩٦٨

(٥٦) جرى حديث اقتصادى بين الاستاذ مصباح العربى عميد كلية الاقتصاد وبنينى، بشأن غطاء العملة الليبية . ويستند الاستاذ مصباح الى :
أ - أن السندات والاذونات تأتى بفوائد كبيرة .

ب - أن ليبيا تستطيع أن تزيد الغطاء من الذهب بنسبة كبيرة ، لان امكانياتها الآن تؤهلها الى ذلك ، ولكن الاوقية الآن من الذهب رسميا = ٣٥ دولار وتساوى فى السوق الحرة ٤٤-٤٦ دولار ، بينما لو تركت أمريكا السعر الرسمى ، فربما تنخفض قيمة الذهب ، أى قيمة الغطاء الذهبى لو زادت نسبته ، مع الحرمان من الفوائد . أما رأى كاتب هذا المقال ، فهو التوسط فى الأمر ، أى زيادة الغطاء الذهبى بنسبة أكبر مع الإبقاء على كمية معقولة من السندات والاذونات الاجنبية .

وفى هذا الصدد ، يذكر تقرير بنك ليبيا (١٩٦٧-١٩٦٨ صص ٨٤-٨٥) « كما ارتفعت عوائد الاستثمارات المالية فى الخارج ، بمقدار ١٦ مليون ج.ل. لتصل الى ٦٧ مليون ج.ل. ، وذلك مقابل ٥٥ مليون ج.ل. فى عام ١٩٦٦ ، و ٣١ مليون ج.ل. فى عام ١٩٦٥ ويتوقع أن يزداد دخل الاستثمارات المالية فى الخارج فى عام ١٩٦٨ ، نظرا لمعدلات الفائدة المرتفعة فى العالم »

الاسترلينية رسميا ، الا أنها لم تخفض قيمة عملتها في نوفمبر ١٩٦٧ عندما انخفضت قيمة الجنيه الاسترليني . وسبب ذلك أن الغطاء الذهبي بالنسبة للجنيه الليبي لم يتغير ، فهو ما يزال ٢٤٤٨ جرام لكل جنيه ، بعكس الجنيه الاسترليني الذي أصبح ١١٤٨ جراما لكل جنيه ، مما جعل الجنيه الليبي مستقلا كأية عملة أخرى (مثل المارك والفرنك والدولار) .

وأخيرا يلاحظ أن الانتاج من البترول يتزايد زيادة كبيرة ، حتى في السنوات الثلاثة الماضية ، حيث زاد ذلك الانتاج من ٤٤٤ مليون برميل عام ١٩٦٥ الى ٦٣٢ مليون عام ١٩٦٧ ، كما زادت قيمة صادرات البترول في نفس الفترة ، من ٢٨٠ مليون جنيه الى ٤١٥^٧ مليونا .

فالجنيه الليبي اذا يستند الى ذهب بنسبة عالية ، والى عملات أجنبية قوية في الغطاء ، كما أن الانتاج القومي من البترول ، يعززه ويسنده ويدعمه ، حتى أن قيمة الجنيه الليبي بعد انخفاض الاسترليني ، زادت بالنسبة الى الدولار ، حيث بلغت في مارس ١٩٦٨ ٢٨١٤٨^٨ دولارا (هذا أعلا من السعر الرسمي الذي يبلغ ٢٨٠ دولار) ، كما ارتفع سعره بالنسبة للفرنك السويسري وغيره من العملات القوية .

والنتيجة ، أن المارك الألماني اذا اعتبر العملة القوية في غرب أوروبا ، فإن الجنيه الليبي يعتبر من أقوى عملات البلاد العربية ، ولا يشاطره في تلك القوة ، الا الدينار الكويتي والريال السعودي .

(٥٧) انظر ص ٩٩ من المجموعة الاحصائية السالفة الذكر .

(٥٨) انظر ص ٥٧ من تقرير بنك ليبيا عام ٦٧-١٩٦٨

التضخم والدخل القومي :

تعتبر ليبيا من البلاد القليلة ، التي قفز فيها الدخل القومي قفزات عالية في فترة وجيزة ، وعلى الاخص منذ الستينيات . ويوضح الجدول رقم (١٨) ^{٥٩} هذه الحقيقة :

جدول رقم (١٨)
تقديرات الدخل القومي الليبي

(بملايين الجنيهات الليبية)

١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٥٨	١٩٥١	
٤٨٦ر٥	٤٣٠ر٨	٣٤٣ر٤	٢٥٧ر٣	٥٢ر٢	١٥	مجمّل الدخل القومي

يبد أن كمية النقود زادت «بنسبة ٤٠٪ في عام ١٩٦٦ ، ٢٩ر٧٪ في عام ١٩٦٧ ، لتصل الى ٩٣٥ مليون جنيه ، ١٢١ر٣ مليون جنيه في نهاية العامين ١٩٦٦ ، ١٦٧ ٦٠ ولكن الودائع الشبيهة بالنقود زادت في العامين المذكورين بنسبة ١٧ر٦٪ ثم ١٢ر٨٪ . وقد قلت نسبة الزيادة في الودائع ، « بسبب الاجراءات الانكماشية التي اتخذها بنك ليبيا في أواخر عام ١٩٦٦ ، والتي ظهرت نتائجها في عام ١٩٦٧ » وعلى العموم — كما يذكر تقرير بنك ليبيا عن عام ٦٧-١٩٦٨ — فإن نفقة المعيشة على أساس استخدام الايجارات الحديثة ، قد انخفضت بنسبة ١ر٣٪ خلال عام

(٥٩) أنظر ص ١٢٨ وكذلك ص ١٣١ من مذكرات الاستاذ مصباح العريبي الأنفة الذكر ، وفي هذا الصدد يذكر المستر ويليام ويدلي أن دخل الفرد عام ١٩٥٨ كان ٤٠ جنيها ليبيا في العام في المتوسط ، زاد الى ٢٥٨ جنيها عام ١٩٦٦ أما رقم ٦٧ فمن ص ٢٨ من تقرير بنك ليبيا عام ٦٧-٦٨ أنظر ص ١٥ من

The Libyan Economic and Business Review Vol. IV No. 1, Spring, 1968 — The Article was written by W. C. Wedley.

(٦٠) ص ٢٨ من تقرير بنك ليبيا ٦٧-١٩٦٨ طبقا لاحصائيات صندوق النقد الدولي للنقود .

١٩٦٧ ، كما أن هناك اتجاهها تنازليا ، فى أسعار بعض السلع الزراعية المحلية ، مثل الشعير والبطاطس والبصل والطماطم ^{٦١} .

وقد حاول بنك ليبيا مساعدة الحكومة فى توجيه دفعة الاقتصاد ، واهتم «بالبواذر التضخمية التى ثبت وجودها فى الاقتصاد الليبى ^{٦٢} فى السنين الماضية عن طريق السياسة النقدية . ففى فبراير ١٩٦٠ ، وجد البنك أن بنوك الودائع لا تلجأ الى الاقتراض منه ، بل من مكاتبها الرئيسية فى الخارج لزيادة سيولتها ، ولم يكن فى مقدور البنك وقتئذ ، أن يؤثر على الائتمان ، وهنا طلب من البنوك التجارية ، عدم الاقتراض من مكاتبها الرئيسية ، قبل الحصول على اذن من بنك ليبيا .

وفى أغسطس من نفس العام ، رفع البنك سعر الخصم من ٥٪ الى ٦٪ ، للحد من الائتمان ، ومواجهة الاتجاهات التضخمية ، ولكن البنوك التجارية ، لم تكن فى حاجة للاقتراض من البنك المركزى ، «وعملت على زيادة سعر الفائدة على الحسابات المدينة ، بنسبة واحد فى المائة ، بحيث أصبح سعر الفائدة ، مضافا اليه المصاريف الاخرى والعمولة ، ١١٪ فى بعض الحالات ^{٦٣}» أى أن البنوك التجارية ، استغلت هذه الحالة ، لمصالحها الخاصة ، فلما ارتفعت أصوات المدينين بالمعارضة ، خفض البنك سعر الخصم الى ٥٪ فى فبراير ١٩٦١

ويتضح من هذا ، ان البنك المركزى ، لم يستطع أن يطبق سلاح سعر الخصم ، لزيادة السيولة لدى بنوك الودائع من ناحية ، ولعدم وجود سوق متكاملة للنقد فى ليبيا .

بيد أن قانون البنوك ، الذى صدر عام ١٩٦٣ ، أتاح للبنك المركزى - فوق سلطة اعادة الخصم - الحق فى أن «يفرض على البنوك ، الاحتفاظ باحتياطات قانونية الزامية ، على خصومها الايداعية ، تتراوح بين ١٠-٤٠٪ عن الودائع تحت

(٦١) المرجع السابق ص ص ٣٠-٣١

(٦٢) أنظر ص ص ١١٢-١١٧ من «بنك ليبيا - موجز تاريخى عن سنواته العشر الاولى ١٩٥٦-١٩٦٦» .

الطلب ، ثم ٥ - ٢٠٪ عن الودائع لاجل وودائع التوفير ٦٣ . كما أصبح بإمكان البنك أن يراقب الائتمان ، من حيث كميته ونوعه ، وأن يزاول عمليات السوق المفتوحة ، وأن يغطي العملة بالذهب وبالعملات الحرة وسندات الحكومة الليبية حتى ١٠٪ من مجموع النقد المصدر .

وفعلا طلب البنك المركزي الى البنوك التجارية ، أن تحتفظ بالحد الأدنى من الاحتياطات القانونية ، كما وضع حدا أعلا لسعر الفائدة ومهما يكن من أمر ، فإن البنك يبدى اهتماما كبيرا لمكافحة التضخم ، الذي قد ينجم عن الزيادة الكبيرة في مصروفات الحكومة ، وتدفق الاموال من قطاع البترول .

وكأن ألمانيا وليبيا ، تنظران دائما بعين الحذر الى ظواهر التضخم ، وتحاول كل منهما مكافحته .

وأخيرا يمكن أن يقال ، ان الفائض الألماني خلق لألمانيا نفسها مشكلة ضخمة ، كما خلق مشاكل عديدة لجيرانها الاوروبيين ، بيد أن الفائض الليبي ، لم يخلق بعد أية مشاكل ، بل انه حتى الآن نعمة لليبيا نفسها ، وعون لجيرانها .